الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

25 **جماد الاول** 1436 –16 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14
حقوق الإنسان فى العالم	28

أشاد بفتح السجون للإعلام لنقل واقعها

رئيس جمعية حقوق الإنسان ل "الرياض": سجون المباحث العامة تقارب دور الضيافة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030352

اعتبر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني أن أوضاع السجناء داخل سجون المباحث العامة في المملكة تقترب من خدمات الفنادق الفخمة، مؤكداً أن الجمعية زارت أكثر من سجن واطلعت على أوضاع السجناء فيه وقدمت الإيجابيات والسلبيات للمسؤولين.

وقال د. القحطاني في حديث خاص ب "الرياض": "إن الجمعية تحيي شفافية جهاز المباحث، فهناك جهود تبذل لتوضيح البيئة داخل سجون المباحث"، مضيفاً أن هناك جهودا كبيرة لتوفير الخدمات للسجناء أو لذويهم، ولا بد للجميع أن يطلع على حجم هذه الجهود لتغيير الصورة غير الحقيقية التي يحاول البعض إظهارها، مؤكداً أن الجمعية اطلعت على أوضاع السجناء منذ فترات طويلة، ووقفت على جوانب إيجابية وأخرى سلبية، مبيناً أن الفترة الأخيرة لوحظ أن هناك توجها من المسؤولين في وزارة الداخلية وفي جهاز المباحث في إظهار وكشف الحقيقة، وهو ما تم بالفعل عبر وسائل الإعلام السعودية التي نشرت الحقيقة مشكورة.

وأضاف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن وسائل الإعلام هي الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تنقل حقيقة ما يجري، وكنا في الجمعية نتحدث عن وجود هذه الحاجة، وأن هناك سجونا لدى المباحث ترقى لأن نقول عنها بأنها أقرب لدور الضيافة من السجون، وذلك على مستوى الخدمات المقدمة للسجين داخلها، وعن وقوف الجمعية على شكاوى بعض السجناء قال: "لدينا شكاوى من الماضي تتعلق بأمور من خارج الشؤون الأمنية، مثل بيئة المحاكمة وعدم الإسراع في إجراء المحاكمة، ومتابعة حضور الجلسات، والتغيب عن حضور الجلسات، وعدم تأييد الأحكام وما إلى ذلك من شكاوى".

وأشار د. مفلح القحطاني إلى أن الجمعية مع الاستعجال في الإسراع في إجراء المحاكمات العادلة، ولا بد أن يعلم السجناء موعد محاكماتهم، والأحكام الصادرة ضدهم وبالتالي يعلم ذووهم وأسرهم، ومن يهمه أمرهم، مضيفاً بأنه توجد هناك قاعدة عدلية مفادها أن من أذنب فعليه تحمل العقوبة وآثار ما ارتكبه من جرم، وبالتالي من حقه أن يحصل على محاكمة عادلة وشفافة، ومن كان بريئاً ومتهماً بتهم لا ترقى إلى لقاء العقوبة فلا بد أن ينظر في أمر الإفراج عنه بشكل سريع، مبيناً أن ذلك ما تمت ملاحظته من قبل الجمعية مؤخراً.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: "إننا نحيي بشكل عام جهود المباحث العامة واطلاع الرأي العام عبر وسائل الإعلام حقيقة ما هو موجود في هذه السجون، وهي خطوة زيارة سجون المباحث من قبل وسائل الإعلام ننظر لها بإيجابية كبيرة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما يحقق الهدف المرجو لأن هناك من يقول بأن هناك بعض الأمور داخل هذه السجون، وبإظهار الحقيقة يبقى الأمر واضحا وشفافا، إذ يحظى الجميع بكامل حقوقه، وإن كان هناك إجراءات قد تتسبب في تطويل النظر في بعض القضايا، فينبغي الاستعجال بها".

رئيس جمعية حقوق الإنسان : سجون المباحث العامة تقارب دور الضيافة

المصدر: جريدة أخبار 24 الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/207980

اعتبر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني أن أوضاع السجناء داخل سجون المباحث العامة في المملكة تقترب من خدمات الفنادق الفخمة، مؤكداً أن الجمعية زارت أكثر من سجن واطلعت على أوضاع السجناء فيه وقدمت الإيجابيات والسلبيات للمسؤولين.

وقال د. القحطاني في حديث خاص بـ "الرياض": "إن الجمعية تحيي شفافية جهاز المباحث، فهناك جهود تبذل لتوضيح البيئة داخل سجون المباحث"، مضيفاً أن هناك جهودا كبيرة لتوفير الخدمات للسجناء أو لذويهم، ولا بد للجميع أن يطلع على حجم هذه الجهود لتغيير الصورة غير الحقيقية التي يحاول البعض إظهارها، مؤكداً أن الجمعية اطلعت على أوضاع السجناء منذ فترات طويلة، ووقفت على جوانب إيجابية وأخرى سلبية، مبيناً أن الفترة الأخيرة لوحظ أن هناك توجها من المسؤولين في وزارة الداخلية وفي جهاز المباحث في إظهار وكشف الحقيقة، وهو ما تم بالفعل عبر وسائل الإعلام السعودية التي نشرت الحقيقة مشكورة.

وأضاف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن وسائل الإعلام هي الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تنقل حقيقة ما يجري، وكنا في الجمعية نتحدث عن وجود هذه الحاجة، وأن هناك سجونا لدى المباحث ترقى لأن نقول عنها بأنها أقرب لدور الضيافة من السجون، وذلك على مستوى الخدمات المقدمة للسجين داخلها، وعن وقوف الجمعية على شكاوى بعض السجناء قال: "لدينا شكاوى من الماضي تتعلق بأمور من خارج الشؤون الأمنية، مثل بيئة المحاكمة وعدم الإسراع في إجراء المحاكمة، ومتابعة حضور الجلسات، والتغيب عن حضور الجلسات، وعدم تأييد الأحكام وما إلى ذلك من شكاوى".

وأشار د. مفلح القحطاني إلى أن الجمعية مع الاستعجال في الإسراع في إجراء المحاكمات العادلة، ولا بد أن يعلم السجناء موعد محاكماتهم، والأحكام الصادرة ضدهم وبالتالي يعلم ذووهم وأسرهم، ومن يهمه أمرهم، مضيفاً بأنه توجد هناك قاعدة عدلية مفادها أن من أذنب فعليه تحمل العقوبة وآثار ما ارتكبه من جرم، وبالتالي من حقه أن يحصل على محاكمة عادلة وشفافة، ومن كان بريئاً ومتهماً بتهم لا ترقى إلى لقاء العقوبة فلا بد أن ينظر في أمر الإفراج عنه بشكل سريع، مبيناً أن ذلك ما تمت ملاحظته من قبل الجمعية مؤخراً.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: "إننا نحيي بشكل عام جهود المباحث العامة واطلاع الرأي العام عبر وسائل الإعلام حقيقة ما هو موجود في هذه السجون، وهي خطوة زيارة سجون المباحث من قبل وسائل الإعلام ننظر لها بإيجابية كبيرة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما يحقق الهدف المرجو لأن هناك من يقول بأن هناك بعض الأمور داخل هذه السجون، وبإظهار الحقيقة يبقى الأمر واضحا وشفافا، إذ يحظى الجميع بكامل حقوقه، وإن كان هناك إجراءات قد تتسبب في تطويل النظر في بعض القضايا، فينبغي الاستعجال بها".

المباحث تطوق الخطرين بسوار الكتروني

المصدر: جريدة مكة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.makkahnewspaper.com/makkahNews/loacal/122104.html#.VQZ4vI6UdpA

سحر أبو شاهين - الدمام

بدأت المباحث العامة بتركيب سوار أمني يرسل إشارات لنظام مراقبة في حال تجاوز حامله مسافة محددة بالكيلومترات ليشمل ثلاث فئات، وبحسب مصدر أمني لـ "مكة" فإن السوار يطبق على من يخشى توجههم لمناطق الصراع، وبعضهم ممن جرى توقيفهم من قبل الجهات المختصة بعد أن كانوا عازمين على الانضمام لجماعات مسلحة في الخارج، ودعمت جمعية حقوق الإنسان تطبيقه على فئات معينة في السجون العامة..

الأصناف

من جانبه، قال القاضي وعضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى الدكتور عيسى الغيث، إن المباحث بدأت منذ فترة بتركيب سوار أمني على من لا توجد دواع أمنية لتوقيفهم، مشيرا إلى أن تطبيقه يتم في ثلاث حالات:

- من يخشى سفرهم إلى مناطق الصراع في الخارج بعد أن جرى توقيفهم على خلفية توفر معلومات مؤكدة على عزمهم السفر والانضمام للجماعات الإرهابية، عبر تحريات خاصة، أو بلاغات ذويهم، أو باعتراف الأشخاص أنفسهم.

- المشتبه بهم.

- عند تنفيذ أحكام تستدعي خروج متهمين في إجازة أسبوعية للاجتماع بأسرهم أو لظروف صحية أو اجتماعية وغيرها.

ولفت إلى أن السوار الأمني طوق الكتروني يوضع في الساق أو اليد، وقد زرنا جهاز المباحث أخيرا، بحكم عضويتنا في لجنة الشؤون الأمنية لمجلس الشورى، واطلعنا على نظام السوار الأمني، والهدف من تركيبه والفوائد التي يحققها.

واعتبر السوار الأمني حلا إنسانيا حقوقيا يتفق مع عدالة الشريعة الإسلامية ويحقق المصالح بعدم استمرار توقيف شخص لم يرتكب جرما، والسماح له بالبقاء في عمله ومع ذويه، ويدرأ المفاسد بحماية هذا الشخص من إيذاء نفسه والآخرين بالسفر لمناطق الصراع.

وأضاف أن السوار الأمني جزء من نظام كامل يرتبط بالأقمار الصناعية وبنظام GPS للمراقبة على مدار الساعة يرسل إشارات لنظام المراقبة لمن يتجاوز مساحة محددة جغرافيا أو ينزع السوار، فتتولى الجهات المعنية القبض عليه.

وقال إن تطبيقه على نزلاء السجون العامة سيحقق فائدة كبيرة لهم، خاصة من يسمح لهم بالبقاء مع أسرهم في العطلة الأسبوعية، وللمحكومين بالإقامة الجبرية، ولمن يحكم عليهم بالتغريب لمدة سنة في حد الزنا لغير المحصن، وغيرهم.

السجون: ندرس تطبيقه

وأوضح المتحدث الإعلامي باسم المديرية العامة للسجون العقيد أيوب بن نحيت، أن تطبيق تركيب السوار الأمني على فئات معينة من السجناء في السجون العامة، هو محل دراسة حاليا مع الجهات والشركات المتخصصة.

وقال: من المتوقع في حال تطبيقه أن يكون هناك تصنيف حسب القضايا والسوابق والمدد المحكوم بها على السجين وغيرها، وبناء على ذلك يتم تحديد إمكانية أو عدم إمكانية تطبيق هذا الأمر عليه وفقا لمعايير إصلاحية وأمنية مقننة لهذا الغرض عند اعتماده.

وأكد أن المسؤولين بوزارة الداخلية حريصون كل الحرص على استشراف وتطبيق كل ما من شأنه إعادة تأهيل إخواننا النزلاء وأخواتنا النزيلات.

6 إيجابيات

وفي السياق ذاته، أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دعمها لتطبيق السوار الأمني، وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، أن تطبيق السوار الأمني تأخر كثيرا، مشيرا إلى أنه سيناقش مع الجهات المعنية تسريع التطبيق.

ورصد القحطاني عدة فوائد للسوار الأمني:

- يضمن أمن المواطنين.

- يقلل التكدس في السجون وما ينتج عنه من انتقال للأمراض المعدية داخلها.
- يحمي الشخص المستهدف ويضبط سلوكه.
- يبقيه تحت رقابة تمنع وقوعه في المحظور.
- يحسن سلوكه عبر الاحتكاك بالمجتمع وممارسة العمل والبقاء مع الأهل.
- يمنع اكتساب السجين عادات وسلوكيات منحرفة نتيجة الاحتكاك الدائم ببعض السجناء.

سوار أمني لـ 3 أصناف من المطلوبين للمباحث

المصدر: جريدة أخبار 24 الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/207997

بدأت المباحث العامة بتركيب سوار أمني يرسل إشارات لنظام مراقبة في حال تجاوز حامله مسافة محددة بالكيلومترات ليشمل ثلاث فئات، وبحسب مصدر أمني لـ "مكة" فإن السوار يطبق على من يخشى توجههم لمناطق الصراع، وبعضهم ممن جرى توقيفهم من قبل الجهات المختصة بعد أن كانوا عازمين على الانضمام لجماعات مسلحة في الخارج، ودعمت جمعية حقوق الإنسان تطبيقه على فئات معينة في السجون العامة..

الأصناف

من جانبه، قال القاضي وعضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى الدكتور عيسى الغيث، إن المباحث بدأت منذ فترة بتركيب سوار أمني على من لا توجد دواع أمنية لتوقيفهم، مشيرا إلى أن تطبيقه يتم في ثلاث حالات:

- من يخشى سفرهم إلى مناطق الصراع في الخارج بعد أن جرى توقيفهم على خلفية توفر معلومات مؤكدة على عزمهم السفر والانضمام للجماعات الإرهابية، عبر تحريات خاصة، أو بلاغات ذويهم، أو باعتراف الأشخاص أنفسهم.
- المشتبه بهم.
- عند تنفيذ أحكام تستدعي خروج متهمين في إجازة أسبوعية للاجتماع بأسرهم أو لظروف صحية أو اجتماعية وغيرها.

ولفت إلى أن السوار الأمني طوق الكتروني يوضع في الساق أو اليد، وقد زرنا جهاز المباحث أخيرا، بحكم عضويتنا في لجنة الشؤون الأمنية لمجلس الشورى، واطلعنا على نظام السوار الأمني، والهدف من تركيبه والفوائد التي يحققها.

واعتبر السوار الأمني حلا إنسانيا حقوقيا يتفق مع عدالة الشريعة الإسلامية ويحقق المصالح بعدم استمرار توقيف شخص لم يرتكب جرما، والسماح له بالبقاء في عمله ومع ذويه، ويدرأ المفاسد بحماية هذا الشخص من إيذاء نفسه والآخرين بالسفر لمناطق الصراع.

وأضاف أن السوار الأمني جزء من نظام كامل يرتبط بالأقمار الصناعية وبنظام GPS للمراقبة على مدار الساعة يرسل إشارات لنظام المراقبة لمن يتجاوز مساحة محددة جغرافيا أو ينزع السوار، فتتولى الجهات المعنية القبض عليه.

وقال إن تطبيقه على نزلاء السجون العامة سيحقق فائدة كبيرة لهم، خاصة من يسمح لهم بالبقاء مع أسرهم في العطلة الأسبوعية، وللمحكومين بالإقامة الجبرية، ولمن يحكم عليهم بالتغريب لمدة سنة في حد الزنا لغير المحصن، وغيرهم.

السجون: ندرس تطبيقه

وأوضح المتحدث الإعلامي باسم المديرية العامة للسجون العقيد أيوب بن نحيت، أن تطبيق تركيب السوار الأمني على فئات معينة من السجناء في السجون العامة، هو محل دراسة حاليا مع الجهات والشركات المتخصصة.

وقال: من المتوقع في حال تطبيقه أن يكون هناك تصنيف حسب القضايا والسوابق والمدد المحكوم بها على السجين وغيرها، وبناء على ذلك يتم تحديد إمكانية أو عدم إمكانية تطبيق هذا الأمر عليه وفقا لمعايير إصلاحية وأمنية مقننة لهذا الغرض عند اعتماده.

وأكد أن المسؤولين بوزارة الداخلية حريصون كل الحرص على استشراف وتطبيق كل ما من شأنه إعادة تأهيل إخواننا النزلاء وأخواتنا النزيلات

6 إيجابيات

وفي السياق ذاته، أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دعمها لتطبيق السوار الأمني، وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، أن تطبيق السوار الأمني تأخر كثيرا، مشيرا إلى أنه سيناقش مع الجهات المعنية تسريع التطبيق.

ورصد القحطاني عدة فوائد للسوار الأمني:
- يضمن أمن المواطنين.
- يقلل التكدس في السجون وما ينتج عنه من انتقال للأمراض المعدية داخلها.
- يحمي الشخص المستهدف ويضبط سلوكه.
- يبقيه تحت رقابة تمنع وقوعه في المحظور.
- يحسن سلوكه عبر الاحتكاك بالمجتمع وممارسة العمل والبقاء مع الأهل.
- يمنع اكتساب السجين عادات وسلوكيات منحرفة نتيجة الاحتكاك الدائم ببعض السجناء.

خمسيني يبحث عن عروس سجينة

المصدر: جريدة ازد الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alazd.net/news.php?action=show&id=35464

أزد - أحمد عسيري :-
ظل موضوع مصير السجينات يسترعي اهتمام فهد سعد الجهني، ودائما ما كان يناقشه مع العديد من المسؤولين، بما في ذلك العلماء والدعاة المعتبرين.
فهد له العديد من الأبناء والبنات وثلاث زوجات، وتقلب في العديد من المهام الوظيفية في القطاعين العام والخاص، ومع هذا لم يمنعه وضعه الاجتماعي من البوح بما يدور في خلده من فكرة الزواج من سجينة.
يقول عن ذلك وفقا لصحيفة عكاظ : دائما ما تسألت: لماذا لا يسأل بعضنا البعض عن مصير فتيات الوطن السجينات بعد الافراج عنهن، الى أين يذهبن اذا ما رفضت أسرهن استقبالهن، ومن سيعولهن وهل سيكررن اخطاءهن التي ادخلتهن السجن.
وأضاف: لماذا لا نشرع لهؤلاء الفتيات أبواب المستقبل، طالما أن الله سبحانه وتعالى يتقبل التوبة من عباده، فلماذا نوصد في وجوه هؤلاء الفتيات أبواب التوبه والبدء من جديد، ولماذا نتغاضى عن نفس الاخطاء من الرجال، ونتوقف عندها كثيرا اذا ما كانت المذنبة امرأة.
ويستطرد الجهني: جميعنا بشر يخطئ، ولطالما فكرت كثيرا بأخطاء فتياتنا القابعات خلف القضبان، ما مصيرهن اذا ما افرج عنهن، وهل يحق للسجينة أن تتزوج وتكون سببا في بناء أسرة مسلمة مستقرة، وفي إشاعة الفرح لحياة زوجية سعيدة.
وتابع: كل ذلك دفعني أن أطرح فكرة زواجي من سجينة بين يدي علماء ودعاة أفاضل، الذين باركوا لي الفكرة، واخذوا بيدي لتطويرها كي أنشئ جمعية تعنى بالسجينات المفرج عنهن، والحمد لله أنني شرعت بمخاطبة المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية وبمخاطبة جمعية حقوق الانسان، وسأعمد لمخاطبة الجهات المعنية الأخرى لترشيح سجينة من المتوقع الافراج عنها، وتفكر جديا ببدء حياة جديدة وبتكوين أسرة، والارتباط بعريس في عقده الخمسين.

312 شكوى ضد الأزواج والآباء والأمهات والأشقاء والأعمام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني – الطائف
تلقت جمعية حقوق الإنسان 312 شكوى من أفراد الأسرة ضد بعضها البعض في العام المنصرم.. وتصدرت الشكاوى ضد الأزواج القائمة بـ 111 شكوى، تليها ضد الاباءبـ 59 شكوى، وضد الاسرة بـ 35 شكوى، وضد الأشقاء بـ 33 شكوى وضد الطليق بـ 25 شكوى. كما تضمنت 14 شكوى ضد الزوجة و10 ضد الأبناء و8 حالات ضد أهل الزوج و5 حالات ضد الأم و 5 حالات ضد أهل الزوجة و 4 حالات ضد الأعمام، و 3حالات ضد زوجات الآباء. ووفقا لهذه التصنيفات فقد جاءت الرياض في المقدمة بـ117 قضية، ثم المدينة المنورة 49 قضية يليها جازان بـ 46 ثم الدمام بـ 33 ثم مكة المكرمة بـ 28 وجدة بـ 25 وعسير بـ 12 قضية.

الشيعة في السعودية

المصدر: جريدة أنحاء الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
/http://www.an7a.com/169581

أحمد عدنان

التحسس من استخدام مصطلح "الإصلاح" في بيانات الملك سلمان واضح لصالح الاعتماد على مفردات "التطوير" و"التحسين"، وإذا قرأناه مع القرارات التي اتخذها الملك منذ توليه الحكم، فيمكن استنتاج أن سلمان يملك مشروعا إداريا طموحا، لكن هذا المشروع يفتقر إلى أساس سياسي.

في كلمة الملك الأخيرة، التي أراد من خلالها رسم ملامح عهده الوليد، انبلج اتجاه يصلح قاعدة سياسية لرؤية سلمان الإدارية فيما نصه "إن كل مواطن في بلادنا وكل جزء من أجزاء وطننا الغالي هو محل اهتمامي ورعايتي، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى".

وأضاف "ونؤكد حرصنا على التصدي لأسباب الاختلاف ودواعي الفرقة، والقضاء على كل ما من شأنه تصنيف المجتمع بما يضر بالوحدة الوطنية، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات".

لو نجح فريق العمل الملكي في تنفيذ رؤية سلمان التي تختصر مفهوم المواطنة، لانتقلت البلاد إلى قمة جديدة وفسيحة في المشاهد العربية والإقليمية والدولية.

إن هذه الرؤية، قاسم مشترك بين سلمان وسلفه عبدالله، فالعاهل الراحل قطع شوطا واضحا باتجاه المواطنة حين أدخل إلى الحكومة وزيرا من الطائفة الإسماعيلية الكريمة، وحين آل العرش إلى سلمان ثبته في منصبه.

الحديث عن المواطنة في المملكة ناقص من دون التطرق -في الدرجة الرئيسة- إلى الإسماعيلية والشيعة. الإسماعيليون أفضل حالا لسببين، الأول هو انعدام الصلة بين الإسماعيلية في السعودية وبين التعقيدات الإقليمية، والثاني هو انتماء الإسماعيليين إلى النسيج القبلي السعودي.

فيما يخص الشيعة فالوضع مختلف. يجب التأكيد على أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 نقطة تحول سلبية على أكثر من صعيد، فالثورة ضخت الروح في فكرة الإسلام السياسي الذي انتهى إرهابا نعاني منه إلى اليوم في المنطقة ككل، كما أنها أيقظت شياطين الطائفية النائمة لتنمو وحشا يقتات على دماء العرب والمسلمين. القطيف نفسها، عاصمة الشيعة السعوديين تغيرت، فالحجاب الذي كان نادرا أصبح مشاعا، والمشهد السياسي الشيعي الذي كان خزانا للحركات اليسارية والقومية في السعودية، بدءا من جبهة الإصلاح الوطني (1956) ثم جبهة التحرر الوطني (1958) وصولا إلى الحزب الشيوعي (1975) إضافة إلى حزب البعث وحركة القوميين العرب، التفت إلى الإسلاموية الشيعية.

إننا نلمس مشاركة واسعة وقيادية لعلمانيي الشيعة في المشهد الوطني بصورة تجسد القطيعة الجذرية مع فكرة الطائفة، قبل الثورة الإسلامية الإيرانية وبعدها، لكن الثورة اخترقتهم وأضعفتهم، وازدادوا ضعفا بسبب التهميش الرسمي لقوى الاعتدال الوطنية في المشهد الشيعي.

"انتفاضة 1400 هـ" في المناطق الشيعية شرق السعودية توازت مع حادثة احتلال جهيمان للحرم المكي، وكلاهما تلا الثورة الإسلامية الإيرانية. تعاملت السلطات بصرامة مع مظاهر الشغب في القطيف وما حولها التي قامت تحت غطاء المطالب الشعبية احتجاجا على تهديد الولايات المتحدة لإيران إثر احتلال السفارة الأميركية في طهران. سار الغاضبون بمواكب العزاء خارج الحسينيات في الشوارع رافعين صور الخميني وبعض الشعارات السياسية التي تلعن "الشيطان الأكبر".

هذه الحادثة نقطة تأريخ محورية تعكس التحولات السياسية والاجتماعية في القطيف لصالح الإسلاموية بتأسيس "منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية" بقيادة حسن الصفار ثم توفيق السيف، بعد "الانتفاضة"، أقامت الحركة أولا في طهران، ثم انتقلت إلى دمشق بعد الاختلاف مع رئيس الجمهورية الإيرانية (وقتها) علي خامنئي الذي أراد تسيير الحركة ضمن أمواج السياسة الإيرانية، وبعد سنوات من الإقامة في دمشق، انتقلت إلى لندن رغبة في اكتساب أبعاد إعلامية وسياسية أوسع، لتأتي حرب الخليج الثانية، وتتعرض المملكة للخطر العراقي بعد احتلال الكويت، فيقدم الشيخ حسن

الصفار موقفا وطنيا أصيلا يتمثل في إعلان تضامنه مع النظام، مطالبا الشيعة في المملكة بالالتحاق بمعسكرات التدريب الحكومية من أجل الدفاع عن الوطن، وقال نصا لوكالة رويترز "وإن كنا نعاني كطائفة من بعض المشاكل، إلا أن ذلك لا يعني أن نقف مع العدوان العراقي أو نبرر له".

التجربة الشيعية في البيئة لسعودية

على الرغم من المسمى الصارخ للمنظمة، إلا أنها في الحقيقة لم تكن تحمل برنامجا سياسيا واضحا، كونها كانت حركة احتجاج ونقد أكثر منها حزبا سياسيا أو تنظيما تحرّريا، وكان مما سهل عودتها للبلاد، ملاحظة قادتها أن مستوى النقد لسلوك النظام وأجهزة الدولة في الداخل اقترب كثيرا من خطابهم بسبب حرب الخليج، كما أن النظام تلقى بترحيب وتقدير بالغين تصريح الشيخ حسن الصفار. وبدأت الاتصالات بين الحركة والنظام ممثلا في ناصر المنقور وغازي القصيبي (سفيرا السعودية في لندن) وأحمد الكحيمي (سفير المملكة في سوريا) والشيخ عبدالعزيز التويجري (مستشار الأمير عبدالله بن عبدالعزيز) والأمير بندر بن سلطان (سفير المملكة في الولايات المتحدة). وقد أسهمت هذه الاتصالات بأن يجتمع الملك فهد -رحمه الله- في جدة بوفد من الحركة في سبتمبر 1993 انتهى بالعفو عن المعارضين الشيعة خارج البلاد، وإطلاق المعتقلين في الداخل، وإيقاف الاعتقالات العشوائية في المنطقة الشرقية بشبهة الطائفة، ولاحقا الموافقة على بناء المساجد وأداء الشعائر والتعازي في العلن.

عاد فؤاد إبراهيم وحمزة الحسن إلى البلاد بعد أن تصالح التنظيم الذي ينتمون إليه مع النظام، ولكن للأسف، لم تفتح أمامهم سبل العيش. فالصحف السعودية لم ترغب في استكتابهم، والأجهزة الرسمية لم تصرّح لهم بتأسيس مجلة يمارسون من خلالها مهنتهم الوحيدة، وهي الكتابة، مما دفع الحسن وإبراهيم إلى مغادرة البلاد في أواخر التسعينات، ولم ينشطوا كمعارضة إلا بعد عقد تقريبا على مغادرتهم الثانية.

فؤاد إبراهيم أصدر عام 2007 كتابا بعنوان "الشيعة في السعودية"، أستحضره الآن، للاستدلال على أنه من الممكن ومن البديهي استحضار القواسم المشتركة مع المختلف. في بداية الكتاب يعلن إبراهيم "ليست النية معقودة هنا من أجل استدراج القارئ إلى المشاركة في تسجيل شهادة إدانة ضد الدولة وتبرئة الشيعي".

ويضيف "لم يسبق أن وصل مواطن شيعي إلى منصب وزاري، فنسبة تمثيل الشيعة في المجلس هي 0 بالمئة وفي مجلس الشورى 3 بالمئة وفي مجالس المناطق 18 بالمئة ولم يعين إلا سفير شيعي واحد".

ومن مكان آخر، ينتقد التطرف الديني في أدبيات سفر الحوالي -شفاه الله- أو فتوى علماء السلفية السعوديين في يناير 1927 والتي منها "وأما الرافضة، فأفتينا الإمام أن يلزمهم البيعة على الإسلام، ويمنعهم من إظهار شعائر دينهم الباطل، وترك الشرك من دعاء الصالحين من أهل البيت وغيرهم، وعلى ترك سائر البدع في اجتماعهم على مآتمهم وغيرها، مما يقيمون به شعائر مذهبهم الباطل، ويمنعون من زيارة المشاهد في العراق، ويرتب الإمام فيهم أئمة ومؤذنين ونوابا من أهل السنة ومن أبى قبول ذلك ينفى عن بلاد المسلمين".

لم يتوقف إبراهيم عند هذا الحد، بل سخّر الجزء الأكبر من كتابه لنقد التجربة الشيعية والفكر الديني الشيعي داخل البيئة السعودية، ومن ذلك "مؤسف القول إن المنطقة الشرقية كانت سوقا للنتاج الثقافي الشيعي بصيغته السجالية، وهو نتاج يشمل على تعريض بالخلفاء الراشدين وبأمهات المؤمنين وخصوصا عائشة وحفصة، إضافة إلى ما تحمله بعض الأدعية غير المسندة من عبارات هابطة ومخلّة، ولا تقترب من بعيد أو قريب من روح التشيع كما صاغه الإمام جعفر الصادق.

إن استمرار تدفّق هذه النتاجات إلى الساحة الشيعية لا مبرر له سوى رغبة بعض مؤسسات النشر في تحقيق مزيد من الربح، وتلبية لأهداف خاصة لا يجني منها الشيعة في المنطقة الشرقية سوى التوتر في علاقاتهم الداخلية، والركون إلى ثقافة سجالية، والانحباس في الشرنقة الطائفية".

يطالب إبراهيم رجل الدين الشيعي في المملكة بتطوير خطاب ديني متسامح، وامتلاك القدرة على نقد الذات قبل نقد الآخر، ويطالب الشيعة جميعا بالانخراط في نشاط وطني عام، باعتبارهم جزءا من وطن كبير، يحتضن تلاوين من القوى السياسية والاجتماعية والثقافية تقاسم الشيعة هموما وطموحات ومصالح مشتركة، وترابا واحدا ومصيرا واحدا، وينتقد بضراوة بعض الشيعة الذين يمموا وجوههم إلى الخارج الشيعي، يقول إبراهيم "المواطنون الشيعة الآن إزاء فرصة للاندماج في النسيج الوطني العام، والانتقال من كونهم فئة مذهبية إلى قوة فاعلة في البناء الوطني العام، فهم جزء منه ويتحملون قسطا من مسؤولية الالتحام به". وربما يجدر اليوم، أن يخاطب إبراهيم نفسه اليوم بما خاطب غيره بالأمس.

وهنا، تجدر الإضاءة على بعض الخطابات (البيانات) التي رفعها المواطنون الشيعة إلى أصحاب القرار في المملكة، للتأكيد على حلم المواطنة المتين في العقل الجمعي للطائفة.

أهم هذه الخطابات، هو خطاب "اندماج الشيعة في الإطار السياسي الوطني – برنامج عمل لمعالجة التمييز الطائفي" والذي رفع لوليّ العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز في 5 شعبان 1429 بتشجيع هيئة حقوق الإنسان الحكومية ورئيسها

الأسبق تركي السديري، ويحقق هذا البرنامج حاجتين متوازيتين "حاجة الطائفة الشيعية في التخلص نهائيا من مشكلة التمييز والتهميش القائم على مبررات مذهبية، وحاجة النظام في التخلص نهائيا من القلق الذي يتسبب فيه الانقسام المذهبي" ضمن مفهوم الاندماج "الذي يعني إزالة الأسباب التي تعيق المشاركة الطبيعية للشيعة في الحياة العامة للبلاد"، مقترحين مسارات ثلاثة لتطبيق هذا البرنامج "التمثيل الوظيفي، التطبيع الاجتماعي، وتحييد الجانب الديني في العلاقة بين المجتمع الشيعي والدولة". وقد اقترح مقدمو البرنامج خطوات تفصيلية ومتدرجة لتنفيذ كل مسار، ويحسب للبرنامج بشكل أساسي، انطلاقه من النظام الأساسي للحكم.

راية المواطنة

ينتظر من الملك سلمان بعد حديثه عن المواطنة، الشروع فورا في إقرار وتنفيذ هذا البرنامج، الذي جاء تطويرا لخطابات سابقة، منها خطاب رفعه وجهاء الشيعة إلى الملك عبدالله حين كان وليا للعهد في 1 رجب 1417هـ شكوا فيه من تضييق بعض أجهزة الدولة على الشيعة في ممارسة شعائر دينهم عبر منع بناء مساجد جديدة أو ترميم القديم منها، والشكوى من السماح بتوزيع الكتب التي تتعرض للشيعة وتهين معتقداتهم في سوق النشر السعودي وفي المقابل منع كتب الفقه الشيعية، والاعتراض على بعض الإشكالات التي واجهت محكمة القضاء الجعفري في ذلك الحين، والتمييز الوظيفي والتعليمي.

في 30 أبريل 2003 قدم أكثر من 450 شخصية من نخبة الشيعة خطابا إلى الملك (الأمير) عبدالله بن عبدالعزيز بعنوان "شركاء في الوطن" أكدوا فيه على ضرورة تعزيز وحدة الأمة والوحدة الوطنية عبر احترام جميع المذاهب الإسلامية والانفتاح عليها. ويقول البيان "إن المواطنين الشيعة في المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالي، فهو وطنهم النهائي، لا بديل لهم عنه، ولا ولاء لهم لغيره، وهم من بادروا إلي الانضواء تحت رايته الخفاقة حينما رفعها الملك المؤسس عبدالعزيز طاب ثراه، دون تمنع أو تردد، ووضعوا كل إمكاناتهم وثرواتهم في خدمة بناء الوطن، متطلعين إلى العدل والأمن والمساواة والاستقرار. وهم في هذه الظروف العصيبة، يؤكدون ولاءهم الوطني"، واقترح البيان بعض الأفكار لتحقيق هذه الأهداف.

من المهم، الإشارة هنا، إلى رد الشيخ حسن الصفار على تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول الحريات الدينية في المملكة في 17 سبتمبر 2004 حيث قال "إن المواطنين الشيعة في المملكة العربية السعودية يرفضون التدخلات الأجنبية في شؤون بلدهم، وهم جزء لا يتجزأ من وطنهم، ويرفضون استخدام اسمهم للضغط والابتزاز من قبل أيّ جهة أخرى، وإذا كانت لديهم مشكلات فإنهم كبقية مواطنيهم يتواصلون مع حكومتهم لمعالجة هذه المشكلات.

وأؤكد في ذات الوقت على ضرورة تفويت الفرصة على الأعداء والطامعين بترسيخ الوحدة الوطنية ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف، وعدم إتاحة المجال لأيّ ممارسات وإثارات طائفية لا يستفيد منها إلا الأعداء".

وليس آخرا نتطرق إلى بيان "سعوديون بلا أقواس" الذي رأى النور بعد جريمة الدالوة الطائفية في نوفمبر 2014، التي استهدف فيها متطرفون إحدى الحسينيات، وتعاملت معها السلطات الوطنية السعودية والمؤسسة الدينية بكل مسؤولية ووطنية، حيث أعلن وجهاء الشيعة "رغم عمق الجرح الذي تسببت به هذه الجريمة، فإنها قد رسمت خطا فاصلا بين ما قبلها وما بعدها؛ فقد سبق للإرهاب أن وجه تهديدات للمملكة في مقامرة على التنوع الذي بوجوده نجح مشروع التوحيد التأسيسي، واتضح بعد الجريمة أن هذا التنوع لا يشكل ورقة رابحة في يد المقامر، بل إن التنوع عامل قوة للبلاد وأهلها، وإنّ الإرهاب، وَإنْ كانت له خلاياه النائمة، حتما سيحاصر اجتماعيا من منطلق الحرص على التعايش السلمي، وصون الهوية الوطنية الجامعة التي هي فوق كل انتماء فرعي".

إن الحديث عن الصفحات الناصعة في المشهد الشيعي السياسي، لا يعني استبعاد النقد، كإدانة الموقف الرديء من خلية التجسس الإيرانية عام 2013 حين اعترض بيان شيعي على اعتقال بعض عناصرها، إضافة إلى الدفاع المجاني من بعض الناشطين عن المدعو نمر النمر المشهود له بالتطرف والخواء.

في المقابل، إن التحية للقيادة السعودية في الإعلان عن التعلق بقيمة المواطنة، والسعي لتطبيقها بإدخال وزير إسماعيلي إلى مجلس الوزراء والتعامل المسؤول مع مجزرة الدالوة، تستدعي أيضا، التأكيد على ضرورة الاعتراف بالخلل القائم كخطوة أولى لإصلاحه، ولا بأس من عمل مراجعة ذاتية، لتكتشف الأجهزة الرسمية أنها أضعفت القوى الوطنية والمعتدلة في المشهد الشيعي، فتلك القوى تصرف من رصيد الطائفة لرصيد الوطن بلا مقابل، والأجهزة الرسمية تصر على التعامل مع الملفات السياسية كملفات أمنية، وليس هناك ردع لمتطرفي السلفية الذين يريدون قتال إيران عبر استهداف الشيعة السعوديين، ولم يصدر أيّ تشريع رادع يجرم العنصرية والطائفية، فانصرف جمهور تلك القوى المعتدلة والوطنية إلى الإحباط أو إلى التطرف.

تريد إيران اختطاف الأقليات العربية لتنفيذ مشروعها في ابتلاع العالم العربي، والمواجهة الأمنية لها لا بد من تعزيزها بالمشروع السياسي داخليا وخارجيا. والمملكة كدولة إقليمية كبرى تستطيع التأثير الخارجي بالتغيير الداخلي، والمملكة جديرة كذلك بالانحياز إلى الحق والعدل. إن مواطنة سلمان لو تحققت داخلا ستكسر أعداء البلاد في كل مكان وستزيل

الاحتقان الطائفي الدموي الذي نعيشه مضمدة العالم العربي النازف والمخترق والمستهدف بأيدينا لغياب المواطنة وهدر الحقوق.
لا أدري لماذا يتحفظ الملك سلمان على مصطلح "الإصلاح السياسي" فليس من وراء ذلك أيّ نفع أو مصلحة، ولعل حاشيته تشير عليه بأن يدهس التحفظات بقدميه مهرولا لتحقيق المواطنة التي أعلن عنها لدولته مستعينا ببرنامج الاندماج، فتحلق المملكة ويتغير وجه المنطقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

نائب رئيس "نزاهة": المملكة ماضية في محاربة الفساد والحد من آثاره

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أكد نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، جدية المملكة في محاربة الفساد والعمل على مكافحته والقضاء عليه، والحد من أثاره بشتى السبل والوسائل المتاحة، منّوهاً إلى أن جهود المملكة تجاوزت الداخل من خلال توقيعها لعدد من الاتفاقات الدولية التي من أبرزها اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أقر في العام 2004، مبرزاً أيضاً دور الهيئة باعتبارها الجهة الوحيدة المرتبطة بالملك مباشرة، إذ تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية في المصروفات والقرار.
وأشار العبدالقادر في اللقاء الذي استضافه مجلس الغرف السعودية مساء أول من أمس، ونظمته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» لنائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة ليونارد مكارثي، مع رجال الأعمال السعوديين، إلى أن المملكة اهتمت وحرصت على التصدي لظاهرة الفساد، إذ أقرت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مؤكداً أن هذه الاستراتيجية انبثقت من حرص وإيمان المملكة بأن ظاهرة الفساد تستلزم برامج إصلاح شاملة، لما للفساد من آثار سلبية متعددة، خصوصاً على عملية التنمية وتبديد الموارد والإمكانات، كما عملت المملكة على سن العديد من التشريعات والأنظمة التي تحد من ممارسات الفساد الإداري كنظام مكافحة الرشوة ونظام تأديب الموظفين ونظام مكافحة التزوير وغيرها من الأنظمة.
وبين أن المملكة تعد جزءاً من هذا العالم الذي تنبه إلى هذه الآفة ومخاطرها منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الذي أرسى دعائمها على منطلقات دينية مصدرها القرآن والسنة، وهو الواقع الذي يفرض علينا بناء مجتمع نزيه هدفه أن يكون مثالاً وقدوة في كل ملمح من ملامح الحياة التي نعيشها، مبدياً رغبة المملكة في تعزيز تعاونها مع الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة، انطلاقًا من مبادئ القانون الدولي، والمواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة، والإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وفي السياق ذاته، نوّه ليونارد مكارثي بجهود المملكة ومساعيها الحثيثة في مكافحة الفساد، معرباً عن سعادته بما لمسه من إجراءات وخطوات فاعلة في هذا الشأن، إذ امتدح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي أكد أنها نابعة من تعاليم الإسلام الذي ينهى عن الفساد، فيما أكد أن المملكة تعتبر من أكبر الداعمين لمكافحة الفساد. وأعرب مكارثي عن اعتقاده بأن القطاع الخاص في المملكة يمكنه أن يلعب دوراً أساسياً للتغلب على الفساد من خلال وضع خطط لمكافحته باستخدام التقنيات الجديدة، داعياً رجال الأعمال إلى بذل مزيد من الجهود من أجل مكافحة هذه الآفة، خصوصاً أن القطاع الخاص يسيطر على 90 في المئة من الوظائف في البلدان النامية، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يعد ضمن أهمّ الشركاء في الحرب التي يشنها البنك الدولي على الفساد في أنحاء العالم كافة. كما دعا أيضاً إلى الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية، وكذلك برنامج الإفصاح الطوعي الذي أطلقه البنك الدولي أخيراً وهو يهدف إلى دعم قدرة المؤسسة على الحد من الفساد في العمليات التي يقوم البنك بتمويلها، ويأمل منه بأن يكون وسيلة إيجابية لمكافحة الفساد تستهدف الكشف عن ممارسات وأنماط التدليس والاحتيال في المشاريع التي يقوم البنك الدولي بتمويلها، وذلك من خلال التعاون الطوعي للشركات والأفراد المشاركين. من جهته، شدد الأمين العام لمجلس الغرف السعودية المهندس خالد بن محمد العتيبي على أهمية مكافحة الفساد وترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة، باعتبارهما مدخلاً مهماً للتطور الاقتصادي، واجتذاب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال، وزيادة تنافسية الشركات والنهوض بقطاع الأعمال والاقتصاد الوطني، منوهاً بالإنجازات الاقتصادية التي حققتها المملكة في مجال الإصلاح والتنمية. وأشار إلى الجهود التي بذلها مجلس الغرف السعودية في

رفع الوعي بأساليب الفساد وعدم التسامح مع مرتكبيه، وترسيخ مبدأ الشفافية، وتحليل دورهما في تعزيز التنافسية وجودة الأداء في مؤسسات القطاع الخاص السعودي، وذلك من خلال المحاضرات التوعوية، التي نظمها في الغرف التجارية بمختلف مناطق المملكة.

• صحة المدينة" تغلق وتغرم 18 منشأة طبية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

المدينة المنورة - «الحياة»
أغلقت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة ممثلة بلجنة النظر في مخالفات أحكام نظام المؤسسات الخاصة، مركزين طبيين بالمدينة إغلاقاً تحفظياً، كما فرضت غرامات مالية على 16 منشأة طبية مختلفة، وبلغت قيمة الغرامات 315 ألف ريال، وصدر قرار الإغلاق وفرض الغرامات لهذه المنشآت بناءً على ما رصدته لجان التفتيش الميدانية بإدارة القطاع الخاص في صحة المدينة.
وأوضح أمين لجنة النظر في أحكام مخالفات المؤسسات الصحية الخاصة هاني عسيري أن لجان التفتيش على المؤسسات الصحية الخاصة تنفذ جولاتها التفقدية للمنشآت الصحية الأهلية، لرصد المخالفات ومتابعة تطبيق الأنظمة واللوائح الصحية والتقيد بها. وأضاف في بيان صحافي أمس: «لا تهاون مع مثل هذه النوعية من المخالفات التي تمثل تهديداً لصحة المرضى أو تتسبب في أي مضاعفات خطرة، وسيتم الإعلان بكل شفافية عن أي منشآت صحية يثبت إهمالها في خدمة المرضى والقصور في رعايتهم من خلال الجولات التفتيشية المفاجئة التي ستتواصل لتشمل المناطق التابعة لمنطقة المدينة خلال الفترة المقبلة حفاظاً على صحة وسلامة المرضى والمراجعين».

• التقاعد" تنظم ملتقاها السنوي بالجوف الأربعاء المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030312

الجوف - فهد الكريع
نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الجوف وبحضور محافظ المؤسسة محمد بن عبدالله الخراشي يفتتح وكيل الإمارة الأربعاء المقبل مبنى فرع المؤسسة في منطقة الجوف والملتقى السنوي التاسع لمسؤولي المؤسسة العامة للتقاعد ومديري فروعها في مناطق المملكة في مدينة سكاكا بمنطقة الجوف.
وقد أكد المتحدث الرسمي للمؤسسة فهد بن عبدالله الصالح بأن هذا اللقاء السنوي في مناطق المملكة نابع من حرص المؤسسة على الوقوف على الخدمات المقدمة للمتقاعدين.
ويقع المبنى على طريق الملك خالد مقابل مركز الملك عبدالله الثقافي بمدينة سكاكا ومكون من دورين وقد خصص الدور الأرضي منه لاستقبال المراجعين، كما يحتوي مبنى الفرع الجديد على مصلى وصالة انتظار فسيحة للمراجعين وعدد من المكاتب الإدارية والخدمات المساندة وغرفة خاصة للبيانات والمعلومات تم ربطها "الكترونياً" بالمركز الرئيسي للمؤسسة في الرياض والذي يمكن من خلالها إنهاء الإجراءات الكترونياً بكل يسر وسهولة، كما تضمن تصميم المبنى قسم خاص لخدمة السيدات يضمن لهن الخصوصية ويخدمهن بالمستوى اللائق.

أكدوا أن نظام المطبوعات الجديد يمنع نشر وقائع المحاكمات

محامون لـ "الرياض": بعض المنظمات الحقوقية تستغل القضايا النادرة لتشويه صورة المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030354

جدة محمد حميدان

قال عدد من المحامين بأن بعض الجمعيات والمنظمات الحقوقية والأهلية وبعض وسائل الإعلام سواءً العالمية منها أو المحلية تضر كثيراً بقضايا بعض المحكومين عبر تصعيدها وتحويلها لقضايا رأي عام مخالف لتوجه السواد الأعظم من المجتمع، مؤكدين أن غالبية تلك التدخلات تأتي في غالبها لأهداف ونوايا بعيدة كل البعد عن مصالح وواقع أصحاب القضايا، مشيرين إلى أن ذلك لا ينطبق على عموم المنظمات والهيئات فهناك البعض منها ملتزم بتأدية رسالته المتمثلة في ما تدعو اليه المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية وكرامته والتي تتفق مع ما تدعو اليه عموم الأديان السماوية.

وبين المحامي سليمان الجميعي لـ "الرياض" أنه للأسف الشديد فإن الكثير من المنظمات والجمعيات الحقوقية والأهلية تسعى للتدخل في قضايا منظورة امام القضاء أو صدرت فيها أحكام، بطريقة خاطئة لا تخدم المتهم أو المحكوم عليه، بل تضعه في مواجهة مع توجه المجتمع، وتتناسى تلك الجهات أن القضاء السعودي مستمد من الشريعة، أحكامه الثابتة في الحدود الشرعية بنصوص صريحة من القرآن والسنة، وبالنسبة لغير الحدود فهناك خطوات كبيرة قطعها القضاء لتقنيين الأحكام، التي تختلف في بعض الأحيان حسب طبيعة القضية وتفاصيلها، مشيراً إلى أن الرأفة والميل إلى الظن الحسن أمر حاصل في المحاكم، سواءً أثناء نظر القضايا أو حتى بعد صدور الأحكام في مراحل الاستئناف والتنفيذ.

وأفاد الجميعي أنه ومن واقع ممارسته الطويلة كمحام مطلع على أنظمة القضاء في كثير من الدول، يستطيع أن يجزم بتميز النظام العدلي والتنفيذي لمخرجات القضاء في السعودية بأعلى معدلات العفو والتخفيف عن المتهم والمذنب، ويظهر بوضوح في معدلات العفو المرتفعة بالنسبة للحق العام، والتي تسري على العموم بدون تمييز سواءً بالنسبة لمواطني المملكة أو الأجانب، ومنها تخفيض العقوبة مقابل حفظ القرآن، والعفو السنوي خلال شهر رمضان وفي الأعياد وفي المناسبات الوطنية، والتي منها على سبيل المثال العفو الذي استفاد منه آلاف السجناء إبان تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان لمقاليد الحكم، وعفو سمو ولي ولي العهد مؤخراً عن فئات من السجناء بجازان.

وأكد المحامي الجميعي بأنه من واقع تجارب سابقة خلال ترافعه في قضايا أخذت بعداً مجتمعياً ودولياً وبعضها أخذ منحى قضايا الرأي العام، لمس من خلال اتصال ومهاتفة الكثير من المنظمات الحقوقية والأهلية سواءً من داخل المملكة أو خارجها، اهتماماً بالبحث عن الإثارة وكل ما يمكن أن يستخدم للنيل من الأنظمة العدلية ومحاولة التشكيك فيها، دون الاهتمام الفعلي بموكليه ومصلحتهم، ما جعله يعزف عن الرد على تلك الجهات، ونصح موكليه بعدم الانسياق وراء زيف مواقفهم.

تلك الجهات لا يستهويها الحديث عن معدلات العفو المرتفعة.. وتتدخل بطريقة لا تخدم المتهمين

بدوره، شبّه المحامي والمستشار القانوني سعيد العُمري ما يحدث من البعض وليس الكل في هذا الجانب بمن يدس السم في العسل، مشيراً إلى أن هناك جهات تعمد وخصوصاً في بعض القضايا النادرة الحدوث والقليل نظرها في المحاكم المحلية إلى محاولة جعل تلك القضايا قضايا رأي عام تتداول إعلامياً على نطاق واسع، مما يخلق مشكلة حقيقية لأصحاب تلك القضايا تضاف إلى مشاكلهم في حال كانوا مخطئين فعلاً، عبر وضعهم في خانة المخالف لتوجه المجتمع والشاذ عنه، وتصل في بعض الأحيان لوضعهم في خانة العمالة والخيانة الوطنية، وتتناسى تلك الجهات إما عمداً أو جهلاً أن أحكام

القضاء السعودي نابعة من الشريعة الإسلامية، بنصوص ثابتة وواضحة تضمن حقوق الإنسان في مجتمعه والتي يقرها دينه الذي يدين به هو شخصياً.

وقال العُمري إنه ومن الضروري التنبيه على حجم الضرر الذي يسببه استغلال بعض الجهات المستغلة للقضايا النادرة وقليلة الحدوث في المحاكم المحلية على صورة المجتمع ونظرة العالم الخارجي له، مشيراً إلى أنه تعرض مرة لسؤال من سيدة في إحدى الدول الغربية عن كون المرأة في السعودية يتم التعامل معها بريموت كنترول في يد الرجل ولا تستطيع السفر أو الحركة بدون إذنه، متناسية وجود آلاف الطالبات السعوديات المبتعثات في بلدها، وذلك بسبب اعتمادها على معلومات من وسيلة إعلامية أو جهة هدفها فقط الإساءة للمملكة والمجتمع، وإثارة أمور غير مطروحة وتعتبر في حالة حدوث قضية حولها نادرة من النوادر.
وأشار المستشار سعيد العُمري إلى أن ما لا يستهوي تلك الجهات ولا تسعى إلى تسليط الضوء عليه هو معدل العفو المرتفع في الأنظمة القضائية والتنفيذية، فهناك الكثير من حالات العفو عن قضايا رأي عام وقبول فوري من المحاكم لتراجع وتوبة المتهم أو المذنب، منبهاً إلى أنه وبالرغم من منع نظام المطبوعات الجديد نشر أي وقائع للمحاكم، في حالة كان نشرها يترتب عليه ضرر للمصلحة الخاصة بالمتهم، أو قد يترتب عليه تأثير سلبي على العدالة، إلا أننا مازالنا نرى حالات لا يتم التقيد فيها بذلك.

اعتماد دوام معلمات "النائية" في10 مدارس بعسير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

المدينة ـ عسير
اعتمد مدير التعليم في بيشة سعد آل سالم تشكيل لجنة لتطبيق مشروع دوام معلمات النائية برئاسة المساعد للشؤون المدرسية وعضوية التخطيط المدرسي وشؤون المعلمين والمعلمات. أوضح ذلك المتحدث الرسمي لإدارة التعليم في بيشة عبدالله المعاوي مشيرًا إلى أنه تم اعتماد تطبيق المشروع في المدارس التي انطبقت عليها المعايير الوزارية للمشروع وشمل القرار 10 مدارس في 3 قطاعات هي ترج (3 مدارس) ،وخيبر الجنوب (مدرستين)، وتثليث والأمواه (5 مدارس).
وأضاف أنه وفقًا للتعليمات خيرت معلمات هذه المدارس بين إكمال الأيام المتبقية في نفس مدراسهن أوتكليفهن بناءً على طلبهن في أقرب مكتب تربية وتعليم لسكنهن في نطاق إدارة التعليم. يشار إلى أن المشروع يقضي بتقليص أيام دوام المعلمات إلى 3 أيام أسبوعيًا.

السواط: نتطلع لتطوير الخدمات العلاجية لنزلاء السجون

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

أنور السقاف ـ جدة
أكد مدير سجون منطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيدالله السواط حرص المديرية العامة للسجون على تقديم كل برامج الرعاية والتأهيل للنزلاء وبذل كل الجهود المؤدية إلى إعادة تأهيل الجانحين.

وكان اللواء السواط قد توج عمل اللجان المشتركة بين إدارة سجون المنطقة ومديرية الشؤون الصحية، الذي شارك في عضويتها المشرف على الرقابة على السجون بسجون جدة بلقاء جمعه بمدير الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله المعلم، جرى الاتفاق من خلاله على استكمال التنسيق لتطوير الخدمات العلاجية والوقائية المقدمة للنزلاء في جميع إدارات السجون بمحافظات المنطقة للوصول إلى تكامل في تقديم برامج الرعاية العلاجية والوقائية المقدمة للنزلاء.
من جهة أخرى تفقد اللواء السواط السجن العام بالعاصمة المقدسة، واجتمع برؤساء الأقسام ووقف على ما يقدم من برامج وخدمات للنزلاء، مؤكدا على جميع القيادات في السجن بالعمل على إيجاد بيئة عمل مناسبة للعاملين في السجون للوصول إلى بيئة عمل إبداعية يتحقق من خلالها تطوير منظومة العمل في السجون بما يحقق رؤى ولاة الأمر يحفظهم الله وتطلعاتهم.

وفاة عامل نظافة يدفع 5000 آخرين للتوقف عن العمل بالمدينة

أرجعوا السبب لضعف الإجراءات الصحية في العيادة الطبية لمتعهد التشغيل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

تجددت أزمات النظافة في المدينة المنورة عقب وفاة أحد العمال هناك مما دفع قرابة 5000 عامل من زملائه للتوقف عن العمل، حيث أرجعوا السبب لضعف الإجراءات الصحية في مقر الشركة المشغلة لهم، فلا تزال تتكرر تلك الأزمة بشكل متوال لأسباب مختلفة تنبئ بأزمات صحية في كافة الأحياء والشوارع بالمدينة، فكانت بداية الأزمة مع نهاية عقد الشركة السابقة المسؤولة عن رفع مخالفات النفايات في الأحياء والشوارع في الربع الأول من العام الجاري مما تسبب في عملية شلل تام في التعامل مع أرتال النفايات المكدسة في الحاويات في ظل توقف العمالة عن ممارسة أعمالهم بسبب خوفهم من ضياع حقوقهم المالية خلال فترات انتقال العقد إلى المشغل الجديد، بيد أن ممارسات العمالة في التوقف عن العمل بأسباب مختلفة لم تنته فقد توقفت الآليات والمركبات نهاية الأسبوع الماضي وحتى مطلع الأسبوع الجاري بعد أن توفى العامل المذكور.
فيما بدت بوادر انفراج الأزمة في شوارع المدينة المنورة وأحيائها بعد أن تعهدت أمانة المنطقة لأكثر من 5 آلاف عامل نظافة بإلزام الشركة المُشغلة بتوفير الرعاية الصحية الكاملة لكافة منسوبي المتعهد المسؤول عن النظافة بالمدينة المنورة.
وأوضح الناطق الإعلامي لأمانة منطقة المدينة المنورة في اتصال هاتفي مع «المدينة» أن أسباب امتناع عمال النظافة عن مباشرة عملهم صباح الجمعة الماضي، يعود إلى تأخر مسؤول العيادة الطبية في معسكر النظافة في التعامل مع حالة زميلهم المريض الذي تعرض مساء الخميس لوعكة صحية، مما أدى لوفاته ليلة الجمعة بعد نقله إلى المستشفى بواسطة سيارة الإسعاف. وبين أن أمانة المدينة قامت بتعديل الإجراءات الطبية الخاصة بعمال النظافة من خلال رفع مستوى العيادة في مقر معسكر العمال وتوفير طاقم طبي وتمريضي في العيادة وتأمين سيارتي إسعاف في الموقع لنقل الحالات التي تستدعي نقلها الى المستشفيات الخاصة على حساب المتعهد و إلزام لتوقيع تعاقدات مع مستشفيات خاصة في المدينة لعلاج العمالة. وكانت ردود فعل بعض زملاء العامل المتوفى قد تمثلت في امتناعهم من النزول لمواقع العمل مما استدعى

تفعيل خدمة الطوارئ من قبل البلديات ومقاوليها وبلديات المحافظات لتأمين العمالة والآليات البديلة لمواجهة توقف العمالة عن العمل التي دام قرابة 18 ساعة.
ولفت سيف إلى أن الجهة المختصة بالأمانة ممثلة بوكالة الخدمات تسعى إلى رفع كفاءة أداء المتعهد الذي يتحمل مسؤولية ما حدث وتعديل أوجه القصور في أداء المقاول لتوفير بيئة مناسبة للعاملين بالعقد من سكن وعلاج ونقل وغيره حيث لم يسبق للمقاول أن عمل بحجم عقد نظافة المدينة المنورة.
وذكر المتحدث الرسمي يحيى سيف أنه تم الانتهاء من الإجراءات ومعرفة الأسباب و تم اتخاذ إجراء عاجل من قبل الشركة من من خلال توقيع اتفاقيات مع أحد المستشفيات الخاصة بالمدينة المنورة لتقديم الخدمات الصحية لجميع منسوبي الشركة للتأكد من عدم تكرار هذا النوع من الحوادث.

مرغلاني لـ"المدينة": دوام السبت وزيادة الساعات إلزامي.. وليس اختيارياً

السعيد: زحام المستشفيات يساهم في نقل "كورونا"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

أحمد الجهني – جدة
كشف لـ(المدينة) د.خالد مرغلاني المتحدث ا لرسمي بوزارة الصحة بأن تفعيل دوام السبت أو الساعات الإضافية للمستشفيات، التي تواجه زيادة في أعداد المراجعين إلزاميا وليس اختياريا وستتم المحاسبة في حين عدم تطبيقه أو التهاون في تنفيذه. وأوضح مرغلاني بأن الوزارة منحت الضوء الأخضر لكل المستشفيات الرئيسة بتحديد مطالبها الاحتياجية وفقا لعدد المراجعين لها، وذلك لتفعيل عمل العيادات والأقسام الأخرى ليوم السبت أو طلب ساعات إضافية خارج الدوام الرسمي، وذلك بالرفع بها إلى الوزارة لاعتماد آلية التنفيذ. ونفى مرغلاني بأن يكون العمل خلال الساعات أو الأيام المحددة اختياري، مما يشل الخدمة كون أنها منظومة متكالمة من الفريق الطبي والأشعة والمختبرات والذي يلزم وجودها في حين واحد وأي خلل قد يحدث، فبالتالي سيؤثر على الخدمة المقدمة. وأكد مرغلاني أنه لا يحق للمستشفى أن يتهاون في تطبيق وتنفيذ القرار، لأنه سيصبح بعد ذلك إلزاميا وفق الآلية المعتمدة لعمل المستشفى. جاء ذلك تعليقا على قرار الوزارة فرض دوام السبت على المستشفيات التخصصية، التي تشهد زحاما للمراجعين في كل الأقسام، فيما ألزمت العيادات الخارجية بهذه المستشفيات بالعمل حتى الساعة الخامسة والنصف مساء، في الوقت الذي انشغل مديرو المستشفيات المعنيه خلال الأيام الماضية بآليات وضع الخطط المناسبة للاحتياج وكيفية دوام الممارسين الصحيين خلاله.
واعترف نائب وزير الصحة للتخطيط والتطوير د.محمد خشيم بوجود زحام شديد في العيادات الخارجية بالمستشفيات التخصصية والمدن الطبية، وكذلك أقسام الأشعة، وأكد أن على المستشفيات والمدن الطبية أنه يجب ألا يتجاوز الموعد في العيادات أسبوعا والأشعة 4 أسابيع. وشدد على عمل تقييم لوضع المستشفيات وعمل حلول لهذا الازدحام ويتمثل ذلك في تمديد عمل العيادات بالمستشفيات إلى الساعة الخامسة والنصف مساءً وفتح العيادات يوم السبت على أن يقتصر على التخصصات، التي لديها قوائم انتظار طويلة واحتساب عمل إضافي للكوادر الطبية والفنية. وطالب مديرو المستشفيات بالنظر إلى إنتاجية الأطباء، حيث ستقوم الوزارة بتوزيع برنامج ليتم وضع إنتاجية كل الأطباء الاستشاريين والأختصاصيين فيه وسيكون أحد أدوات التقييم للأداء والنظر في استخدام غرف العمليات بأقصى طاقاتها بالبدء مبكرا في كل الغرف واستخدام ساعات اليوم حتى نهاية الدوام، والتشديد في حضور الاستشاريين لعياداتهم وضرورة التواجد في العيادة مبكرا حتى نهاية الوقت. وأكد على النظر في غياب القوى العاملة خلال العام وخاصة ما يزيد عن مدة أسبوع ومعرفة أسباب الغياب وتفعيل عيادة الموظفين في المستشفى والتدقيق في الإجازات وعدم التكرار. وفي ذات السياق قال الدكتور عبدالعزيز السعيد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة زيادة ساعات العمل في المنشآت الصحية تؤدي إلى خدمة

المواطن في الرعاية الصحية فالخدمات يجب أن تكون دوما في خدمة المواطن وفي كل الأوقات، ففي الطوارئ تجد عدداً هائلا من المراجعين غالبيتهم ليسوا مرضى طوارئ يمكن علاجهم عبر العيادات والمراكز الصحية ووجودهم مؤثر على حالات كورونا وغيرها من الحالات، حيث يشكلون زحاما غير مبرر وقد يكون له تأثيره في انتقال العدوى.

منتدى الطب والقانون يتصدى للأخطاء الطبية وحقوق المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150316/Con20150316759166.htm

محمد داوود (جدة)

يتصدى مجموعة من القانونيين والخبراء لظاهرة الأخطاء الطبية وحقوق المرضى والمتضررين، وذلك خلال منتدى الطب والقانون الذي تستضيفه الرياض غرة رجب المقبل برعاية وزير الصحة أحمد بن عقيل الخطيب، وتحت شعار (اعرف حقوقك)، بهدف توحيد المعايير والمفاهيم القانونية والقضائية والحقوقية بين مختلف الجهات، وتوعية العاملين في القطاع الطبي بحقوقهم وواجباتهم.

وأوضح المحامي ماجد قاروب رئيس اللجنة المنظمة أن الدورة الرابعة للمنتدى تهدف إلى رفع مستوى الثقافة الحقوقية لجميع العاملين، والمنتمين للقطاع الطبي، من: أطباء، وممارسين صحيين، وإداريين، من منسوبي وزارة الصحة، والقطاعات الحكومية، والخاصة، والمؤسسات، والهيئات العاملة في صناعة الطب بالمملكة، حيث سيناقش على مدى ثلاثة أيام، موضوعات مهمة تتناول العلاقة الوثيقة بين الطب والقانون، وآلية تنظيم تلك العلاقة من خلال جلسات عملية تفاعلية، تشهد تقديم عدد كبير من أوراق العمل.

من جهة ثانية، يرعى وزير الصحة رئيس مجلس أمناء الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للهيئة، الذي يقام خلال الفترة من 22 إلى 24 جمادى الآخرة، في القاعة الكبرى بفندق كمبنيسكي رفال بالرياض.

وأوضح الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية الدكتور عبدالعزيز بن حسن الصائغ، أن المؤتمر يهدف لخدمة التدريب والمتدربين من خلال اطلاعهم على آخر مستجدات التخصصات الصحية المختلفة خاصة فيما يخص مجال التعليم الطبي.

من جانبه، أفاد نائب الأمين العام للهيئة رئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر، الدكتور سليمان بن عمران العمران، أن المؤتمر سيسلط الضوء على مستجدات التعليم الطبي كأداة لإدارة البرامج وتنفيذها على أرض الواقع، إضافة إلى اطلاع الهيئة على تجارب أخرى في العالم مشابهة لتجربة الهيئة في الدراسات العليا والمجريات الصحية، حيث تم دعوة عدد من القائمين على الدراسات العليا في الدول مجلس التعاون، إضافة إلى الأردن، وكندا، وأمريكا، واستراليا.

ويقام على هامش المؤتمر معرض مصاحب يشارك فيه 28 مؤسسة تعليمية محلية وعالمية من مقدمي برامج دراسات عليا في المجالات الصحية المختلفة، ويشمل ذلك الكليات الملكية في أوروبا، وشمال أمريكا، والبرنامج الفرنسي، وعدد من مراكز التدريب المحلية لبرامج شهادة الاختصاصات السعودية.

• عكاظ" داخل سجن الحاير

30 مثاليا في الجناح الأميز يفندون مطالبهم تحت شمس

• المحاكمات" ونظرة المجتمع السلبية هاجسنا وننتظر

• العقوبات البديلة"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150316/Con20150316759197.htm

نفذ الجولة: علي بن غرسان

كلنا متفقون أن أي عمل يقود صوب المساس بأمن الوطن خط أحمر لا يمكن المساومة عليه أو قبول أدنى تنازلات في سبيل إرضاء طرف أو آخر، ومع هذا الإجماع الوطني الذي تتقاسمه كافة شرائح المجتمع ندرك أيضا أن تدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفان لا يتعارضان، بل هما متكاملان ويعززان بعضهما بعضا. المتورط في عمل أو فكر أو دعم مشبوه لا بد أن يكون عرضة للعقاب والجزاء لكن وفق الشريعة الإسلامية الضامنة لكافة الحقوق.

هذه المقدمة كانت خلاصة ما خرجت به من جلسة حوار مفتوح مع نحو 30 موقوفا في الجناح المثالي في سجن الحاير في العاصمة الرياض، حيث كانوا يشيدون بما تقدمه الدولة من خدمات ورعاية تأهيلية لهم، لكنهم دونوا لي بعض ملاحظات حول مصير قضاياهم.

كنت أعتقد أن الأغلبية من موقوفي الحاير لم يحالوا للمحاكمة بعد وأن التحقيقات لا تزال سيدة الموقف لتبين ما لهم وما عليهم، لكن مصدرا أمنيا رفيعا كشف لي غير ذلك، حيث إن هيئة التحقيق والادعاء العام أنهت 90% من قضايا الموقوفين في سجن الحاير وهي أمام القضاء الشرعي، وتتم حاليا محاكمتهم، والبعض منهم صدر بحقهم أحكام والبعض أطلق سراحهم بعد براءتهم.

هذه المعلومة تحديدا كانت صادمة لي لاسيما ونحن نسمع عن سلحفائية الأحكام القضائية في هذا الشأن الحساس، وهي بلا شك ما تدل على عدالة التعامل مع الموقوفين الذين يجدون في تعامل وزارة الداخلية معهم رقيا لم ينكره أحد ولم يجحده أحد حتى المتشددون الرافضون التراجع عن فكرهم.

الجناح المثالي في الحاير

•• في جولة قضيت فيها نحو 12 ساعة داخل سجن الحاير، طلبت التوجه صوب غرف السجناء، دخلت الجناح المثالي الذي يقيم فيه حاليا نحو 30 موقوفا ممن عرف عنهم حسن السيرة والسلوك خلال مدد سجنهم، قبل أن أتجاوز بوابة حديدية مررت بأجهزة كشف عن وجود معادن أو أي ممنوعات في إجراء معتاد، قال لي المسؤول عن تلك النقطة: «أحيانا نضبط بعض الممنوعات لدى بعض الموقوفين، ونحرص دوما على دقة التفتيش لضمان سلامة الجميع».

قصدت الجناح المثالي حيث فتحت لي أبوابه ومشيت في ممر طوله نحو 60 مترا كانت غرف الموقوفين تتوزع على يمينه ويساره، كل غرفة فيها عدد منهم، كان الصمت يعم المكان، لم أشهد أي أحد منهم على الرغم من أن أبواب الغرف مفتوحة، وما هي إلا لحظات حتى سمع الموقوفون أصواتنا، فبدأت تدب الحياة في الجناح حيث خرجوا لي من كل ناحية، تعالت أصواتهم بالترحيب، وكأنما كانوا على انتظار بهذه الزيارة، مسك بيدي أحدهم وطلب مني دخول غرفته للقهوة كما قال، تبسمت ودخلت معه الغرفة وأثناء حديث مقتضب معه، جاءنا نحو 5 موقوفين وطلبوا منا التوجه صوب «فناء الجناح»، ليكون الحوار جماعيا تحت أشعة الشمس، كانت عقارب الساعة تشير للرابعة عصرا. مضينا فورا صوب الفناء الواقع في نهاية ممر الجناح، أخذت مكاني في صدر الموقع الذي أشبه بالمجلس العربي، وفورا قدم لي التمر مع قهوة عربية قال لي أحدهم: «أنا من أعد هذه القهوة، وأتمنى منك الحكم على مذاقها»، ارتشفت بعضها وقلت له: «تعدل الكيف، سلمت يداك»، وبينما نحن كذلك، قاطعنا موقوف في العقد الرابع من عمره وقال: «الحقيقة أن عكاظ تميزت في جولاتها

داخل سجن ذهبان، وكنا ننتظر وصولكم هنا، ما ميزكم هو الإنصاف واختيار المفردات المتزنة، لا بد أن يدرك الجميع أن مفردات الفئة الضالة وما شابهها تشعرنا بالإقصاء فعلا، هناك من زلت به القدم وأخطأ وهناك من تعاطف فقط وكلنا نظل أبناء وطن واحد، وها نحن نعود للحق في هذا الجناح المثالي، كان عملكم الذي تابعناه بدقة هنا محل تقدير وإنصاف فعلا».

الإفراج الصحي

•• أجمع الموقوفون على تلك المداخلة وقال لي الموقوف (سعد.ع) وهو شاب في بداية ربيعه الرابع: بعضنا هنا يمر في ظروف صحية قاسية، لدي مثلا مرض عضال ولدي أمر بالإفراج الصحي ولكن لم يتم ذلك على الرغم من قرب انتهاء محكوميتي فقد أمضيت 12 سنة في السجن، لذا أنتظر الإطلاق المشروط، أتمنى أن يطرح هذا الأمر، ولهم العودة لملفي في السجن سيجدون سلوكي مميزا طيلة مدة السجن، لقد تعبت من وضعي هذا وأنتظر الفرج من الله وظروفي الصحية لم تعد تقوى.

أحكام براءة

•• رويدا رويدا تنامت مساحة الثقة في الحوار بيني وبينهم، بدأ بعضهم يتحدث بكل أريحية حيث جلس بجواري ثلاثة منهم (ع.ر) والموقوف (م.س) والموقوف (ع.ع) مطالبين بضرورة التفريق في القضايا قالوا: «نتمنى أن يراعي المجتمع ذلك، بعضنا موقوف والبعض صدر بحقه حكم البراءة، نحن الثلاثة صدرت لنا أحكام براءة وننتظر أمر الإطلاق كل ما نخشاه أن ينظر لنا المجتمع بصورة غير مقبولة، وهذا ما يشكل لنا هاجسا في الأمر، ننتظر لحظات الخروج من الحاير والعودة لحياتنا الطبيعية والتعايش مع الناس ونسيان الماضي بكل ما فيه».

شمولية العفو

•• كان الموقوف (ع.ش) يرقب حديثنا في صمت ويتبسم، نظرت صوبه وقلت له ما قصتك؟، أجاب: تحولت أخيرا لهذا الجناح المثالي الذي يعد نقلة نوعية في التعامل الجميل من قبل الدولة معنا، نتعايش هنا في ود وإخاء ونمضي أيامنا في القراءة والحوارات المفيدة. حكمت بالسجن 8 سنوات وكل ما أطلب هو توسيع قاعدة العفو ليشمل من صححه أفكاره من الفكر الملوث الذي ابتلي به.

العقوبات البديلة

•• بعد هذا الطرح الخاص بشمولية العفو تقاطع معنا الموقوف (ش.ر) مقترحا تطبيق ما يعرف بالأحكام البديلة وقال: «نتعشم فعلا أن تكون هناك أحكام بديلة خصوصا لموقوفي الأجنحة المثالية، مثلا يمكن أن يكمل بعضا من محكوميته في الإقامة الجبرية المرتبطة بالسوار الإلكتروني الذكي، وكذلك يمكن أن يقضي 72 ساعة مع أسرته خارج السجن بدلا من البيت العائلي، قضيت نحو 10 سنوات هنا ورأيت أن أغلب من يصلون إلى الجناح المثالي هم من المميزين سلوكا ومن ابتعدوا عن الفكر الضال، لذا نتمنى أن يحظوا بعقوبات بديلة».

أبرز المطالب

•• كان الحوار شفافا مع الموقوفين، كانوا يتفاعلون مع كل مقترح ويثرونه تأييدا ومناقشة، يبادلون الدعابات حينا ويتجاذبون أطراف النقاش الساخن حينا، وأمام كل ذلك طلب من يطلق عليه «الدكتور» مداخلة فقال: «لا أريد أن ترمز لأسمي ولا لقضيتي، فقط انقل وجهة نظري، وللحقيقة لم أكن أرغب في الحديث معكم كوسيلة إعلامية لولا حوارك معنا الشيق، مطالبنا تكمن في أهمية أن يكون هناك تحرك في إعادة النظر في آلية المحاكمات، نعلم أن وزارة الداخلية قد لا تتحمل هذه المشكلة، لكن نريد فعلا أن تكون هناك حل، نعلم حساسية بعض قضايانا لكن نطالب بتطبيق كل هذا على من عرف عودته للحق وعدم مكابرته».

من العاملين في مستشفى القطيف والدمام المركزي على بند التشغيل الذاتي

"الابتدائية العمالية" بالدمام تحكم ببدل السكن لـ85 ممارساً صحياً وبأثر رجعي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://sabq.org/cn1gde

فهد العتيبي- سبق:
علمت "سبق" من مصادرها أن الهيئة الابتدائية حكمت باستحقاق 85 مدعياً كانوا أقاموا دعوى للمطالبة ببدل السكن، وجميعهم من الممارسين الصحيين العاملين على بند التشغيل الذاتي في كل من مستشفى القطيف ومستشفى الدمام المركزي، وجاء هذا الحكم تأكيداً لأحكام سابقة كانت "سبق" قد نشرتها.
ومن خلال الاطلاع على أحد هذه الأحكام وجدَ أنها جميعاً قررت هذا البدل بأثر رجعي من تاريخ إقرار لائحة التشغيل الذاتي لمن كان تعيينه قبل تاريخ إقرار هذه اللائحة، أو من تاريخ مباشرة العمل لمن يقع تاريخ تعيينه بعد تاريخ إقرار اللائحة المشار إليها.
وكانَ مكتب المحامي "نضال البلوي" قد تسلم هذه الأحكام الابتدائية اليوم الأحد، وبالتالي فإنهُ إذا لم يتم تقديم استئناف من قبل الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية خلال 30 يوماً من تبلغها لهذه القرارات، فإنها تصبح نهائية وواجبة النفاذ، علماً بأن هذه الأحكام أقرت البدل بواقع 25% من الراتب شهرياً، على ألا يقل عن ثمانية آلاف، ولا يزيد عن 50 ألف ريال في السنة.

استمرار التفتيش في جميع مناطق المملكة بآليات جديدة

حملة "كن نظامي" .. دمج العقوبة الصارمة بالنصح والإرشاد للمخالفين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/16/article_940401.html

الاقتصادية» من الرياض»
تواصل وزارتا الداخلية والعمل، أعمال حملة "كن نظاميا" بشتى مناطق المملكة التي تهدف إلى ضبط العمالة المخالفة، وتوعية المجتمع بخطورة التستر عليهم, مع تقديم النصح والإرشاد للمخالف، وتسعى الحملة إلى تكثيف الجهود لضبط

السوق، وتحسين كفاءة القوى العاملة الوطنية والوافدة، والالتزام بالأنظمة المعمول بها داخل المملكة، والقضاء على المخالفات.
وتأتي الحملة استكمالاً للزيارات التفتيشية التي نفذتها الوزارتان على مواقع وأماكن متفرقة من المملكة في وقت سابق، للتحقق من تطبيق الأنظمة وتطبيق الضوابط والتشريعات.
وقد أعلنت وزارتا الداخلية والعمل الأسبوع الماضي، استمرار تنفيذ حملات التفتيش في جميع مناطق ومحافظات المملكة، بآليات جديدة، تقضي بتطبيق الأنظمة والتعليمات بحق المُخالفين بكل دقّة، وعدم التهاون في ذلك, مشددتين على أن تحقيق أنظمة العمل والإقامة يستوجب تحمّل الجميع مسؤولياته.
وتؤكد الوزارتان أنَّ الحملة التفتيشية تهدف إلى تعقب مُخالفي النظم، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها بحقهم، وبحق كل أطراف المخالفات سواء كان العامل المخالف أو من يقوم بتشغيله أو نقله أو إيوائه والتستر عليه من المُنشآت أو الأفراد. وتطول الجزاءات كل من يترك عمالته يعملون لحسابهم الخاص، وكل من يقدم لهم أي وسيلة من وسائل المساعدة، وكذلك المُستقدمين الذين لم يبلغوا عن تأخر من استقدموهم عند المغادرة في الوقت المحدد لمغادرتهم، كما تضمنت الآليات المشتركة للتفتيش ضبط الوافدين الذين يعملون لحسابهم، والمتغيبين عن العمل، والمتأخرين عن المغادرة من القادمين بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة بأنواعها أو للسياحة، أو للعلاج، أو للعبور، والمتسللين، وإيقافهم في مواقع مخصصة للإيواء، واستكمال الإجراءات النظامية لتنفيذ إيقاع العقوبات بحقهم وترحيلهم.

الرياض
www.Alriyadh.com

الإسكان في كلمة خادم الحرمين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030474

سليمان بن عبدالله الرويشد

في الكلمة الضافية التي وجهها خادم الحرمين الشريفين للمواطنين الأسبوع الماضي، أوضح حفظه الله بأن التطوير سمة لازمة للدولة منذ أيام المؤسس رحمه الله وسوف يستمر التحديث وفقاً لما يشهده مجتمعنا من تقدم، وبما يتفق مع ثوابتنا الدينية، وقيمنا الاجتماعية، ويحفظ الحقوق لكافة فئات المجتمع، كما وعد رعاه الله بأن السنوات القادمة ستكون بإذن الله زاخرة بإنجازات مهمة، بهدف تعزيز دور القطاع الصناعي، والقطاعات الخدمية في الاقتصاد الوطني، مشيراً ضمن ذلك إلى مجال الخدمات الحكومية، وبأنه سيعمل على تطوير أدائها، وخص الإسكان تحديداً، ومنحه في كلمته أيده الله من حيث الأهمية والأولوية بين كافة الخدمات الأخرى المرتبة الثانية بعد الصحة، مؤكداً العزم بحول الله وقوته على وضع الحلول العملية العاجلة التي تكفل توفير السكن الملائم للمواطن.
لعل من أولى الخطوات التنفيذية العاجلة لتوجيهه الكريم في تلك الكلمة، التي تمثل في الواقع خطة العمل للمرحلة القادمة، هو صدور القرار بإعفاء الإدارة التي كانت تتولى معالجة مشكلة الإسكان في المملكة ممثلة في وزير الإسكان السابق، وتكليف إدارة جديدة بهذا الملف، من أجل وضع الحلول العملية التي لا تقبل التأخير، بعد أن أخفقت الإدارة السابقة حتى في تحقيق الحد الأدنى من المعالجة المطلوبة، على الرغم من البذل المالي السخي والاستثنائي من الدولة، وتوفير المساحات الهائلة من الأراضي التي تكفي لاحتياج مشاريع الإسكان الحكومي لسنوات قادمة، والاستعداد الواضح الذي أبدته كافة القطاعات الأخرى التي تتكامل معه بلا استثناء لتلبية احتياج هذا القطاع الخدمي الأساسي في التنمية.
إن تلك الخطوة تعبر بالتأكيد عن بداية مرحلة جديدة في قطاع الإسكان، سيليها بلا شك خطوات أخرى متلاحقة لن تقل عنها أهمية، ما نتأمله من المرحلة القادمة التي سيحظى بعنايتها هذا القطاع، هو في إعطاء الأولوية ضمن اهتماماتها للعناصر التي كان لغيابها الأثر الكبير في تأزم مشكلة الإسكان على مدى السنوات الماضية.

وأورد هنا بإيجاز لأبرز ثلاثة عناصر أساسية منها ، العنصر الأول هو الشريك الاستراتيجي التقليدي في تنمية خدمات الإسكان المتمثل في القطاع الخاص الذي يعتبر شبه غائب عن الإسهام في الجهد الحكومي لمعالجة هذه المشكلة، بالرغم من دوره الواضح الذي لا يخفى على أحد في السوق، وتوفيره لما تزيد نسبته على (80%) من وحداته السكنية.
العنصر الثاني هو الذراع التنظيمية لمجال عمل القطاع الخاص في تقديم خدمات الإسكان، والذي كان من الممكن للهيئة العامة للإسكان أن تظل قائمة لتؤدي هذا الدور بحيث تتفرغ وزارة الإسكان للعناية برسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والخطط لتطوير هذا القطاع ضمن إطار دوره التنموي الواسع والشامل، أما العنصر الثالث فهو التوازن شبه المفقود بين سياسات الدعم الحكومي القائمة في قطاع الإسكان، التي تكاد تقتصر على سياسات لدعم الطلب، التي من أمثلتها الواضحة قروض صندوق التنمية العقارية، بينما يكاد القطاع يفتقد وجود سياسات بذات القدر من الفعالية لدعم العرض من المساكن.
فهل تشهد المرحلة القادمة عودة قوية وواضحة، على الأقل لهذه العناصر الثلاثة الأساسية، الغائبة الأثر حالياً في تنمية قطاع الإسكان بالمملكة؟

• ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
اضغط هنا

أيمن بدر كريم

تلقّيت رسالة من إحدى السيدات حول معاناة اجتماعية رأيت من المناسب نشرها (بتصرّف) فهي تمسُّ حياة كثير من النساء في المجتمع السعودي، حيث قالت: "تزوجتُ منذ ١١ عامًا زواجًا تقليديًا أسفر عن ٣ بنات، وعلى الرغم من صدمتي من إخفاء زوجي عليّ معلومات مهمة تتعلق بضعف فحولته وقدرته على الإنجاب إلا بتقنية الأنابيب، التزمت الصمت وانشغلتُ بتربية بناتي مع محاولاتي تناسي مأساتي الحميمية والتغافل عن الاختلافات الفكرية والثقافية بيني وبينه".
واستطردت السيدة تقول: "وصلَت بنا الأمور إلى الانفصال الجسدي والعاطفي واضطررتُ للإقامة في منزل والدتي أنا وبناتي، واستمرأ هو بمطالبتي بما يخص قوامته كمصاريف مدارس ومعيشة الأطفال، مع منعه سفري لمدة 10 سنوات، وبعد مرور أكثر من سنة على انفصالنا، وافق على تطليقي فشكرتُ الله كثيرًا، وقد كان الطلاق بناء على اتفاق بيننا مكتوب وموقّع من الطرفين وشاهدين يحتفظ كلٌّ منا بنسخة منه، لكن بعد مرور شهر ونصف على الطلاق فاجأني بورقة منه أنه أعادني إلى عصمته بشكل غيابي دون مشورتي ولا إخباري، ضاربًا باتفاقنا عرض الحائط !!".
وهنا تتساءل السيدة صاحبة الرسالة: "كيف يحقّ للزوج العدول عن طلاقه وإرجاع الزوجة لعصمته دون علمها أو موافقتها؟! فآية الطلاق لم تذكر بتاتًا أن ذلك حقه من دون إذنها. إضافة إلى أن بيني وبينه ورقة موقعة من شاهدين وقد طلقني بعلمي، أليس من حقي أن أعود لعصمته بعلمي وموافقتي أيضا؟! هل يضطرني ذلك إلى أن أطلب الخُلع لأرد عليه مهره بعد استمتاعه بي وسوء عشرته وغُبنه لي وإيقاع الضرر عليّ؟! .. أفيدوني يرحمكم الله".
وأختم هنا بقولي: لا يساورني شك من اطلاعي على واقع الحال وتجاربي الشخصية، في معاناة كثير من النساء في المجتمع السعودي الذكوري نتيجة غبن كثير من الذكور لنسائهم وتسلّطهم عليهم، واستغلالهم كثيرًا من الأنظمة والقوانين والفتاوى ضدهن في صورة مقيتة مقززة، وتفننهم في إيقاع الضرر عليهن دون وازع ولا رادع، لاضطرارهن إلى أضيق العيش نقيضًا لتوجيه الآية الكريمة: "فإمسَاكٌ بمعرُوفٍ أو تسْريحٌ بإحسَان" وخلافًا لأمره تعالى: "ولا تُمسِكُوهُنَّ ضِرارًا لتَعتدُوا".. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

حرية التعبير .. كلمة حق أريد بها باطل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150316/Con20150316759251.htm

محمد حسن مفتي

ردود فعل بعض الحكومات والصحافة الغربية تجاه بعض الأحكام الصادرة عن قضائنا المستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية تثير الدهشة والريبة، فالحكومات الغربية معروفة دوما ببراجماتيتها وسلوكياتها المتناقضة تجاه أي قضية، ولكن في النهاية مصلحتها العليا هي الأساس الذي تتمحور حوله كافة العلاقات التي تربطها بدول العالم، ولو استعرضنا بعض الأحداث التي ألمت بوطننا العربي خلال الفترة الماضية لوجدنا أن هناك ما يستحق اهتمام تلك الدول أكثر من قضايا داخلية في بعض الدول، فلم نر هذا التباكي على الأطفال الذين تدكهم إسرائيل وتبيد قراهم عن بكرة أبيها، ولم نر هذا التباكي على مجازر الأسد في سوريا؛ لذلك فإن الاهتمام ببعض القضايا دون البعض يرسم الكثير من علامات الاستفهام حول دوافعه وخلفياته.

إن حرية التعبير أو الديمقراطية ـ كما يسمونها ـ هي نقطة الانطلاق لأي نقد وتطاول على سيادة المملكة دون اعتبار لقيمها ونظامها القضائي النابع من الشريعة وقيم وثقافة المجتمع، ولو عدنا لجميع الأديان السماوية سنجد أنه لا يوجد ما يسمى "الحرية المطلقة" ، فالحرية المطلقة تعني قدرة المرء على أن يفعل كل ما يريد وقتما يريد وبالشكل الذي يريد ومع من يريد، ولو تم تطبيق مثل هذا المبدأ الهوجائي فسنجد أن من حق أي فرد في المجتمع أن يقتل أو يسرق أو يقذف الآخرين دون ضابط أو رابط؛ لأن هذه هي الحرية المطلقة، والنتيجة بالطبع لا تحتاج إلى تعليق، وستنتهي بالمجتمع لعكس ما يريده دعاة الحرية من الأساس؛ لأنه وقتها لن يتمكن أي فرد من ممارسة حريته لغياب الحقوق واختلاطها وسيادة قانون الغابة ومبدأ البقاء للأقوى.

من المؤكد أن تفسير الحرية المطلقة بالشكل السابق لا تقبل به المجتمعات الملحدة أو حتى البهائم؛ لذلك فالحرية يجب أن تمارس في حدود عدم التعدي على الدين والعرض وجميع الممتلكات الشخصية، وقد جاء ديننا الحنيف بمبادئه السامية الداعية لإقامة العدل والحق في المجتمعات، وقد سمح للفرد بممارسة حريته في إطار حفظ حقوق المجتمع وعدم الإساءة لأي طرف آخر فيه، والدين في كل المجتمعات خط أحمر لا يسمح بتجاوزه، فالدين هو نبراس المجتمع والشريعة التي توضح لكل فرد ما له وما عليه وتكفل له حقوقه، كما أن الإساءة للأديان يعد من أخطر الجرائم التي يعاقب عليها القانون، سواء في المجتمعات العربية أو الغربية، في العصور القديمة أو الحديثة، وللأسف يخطئ البعض حين يعتقد أنه يستطيع تجاوز هذا الخط الأحمر ولا يحترم مقدسات المسلمين في بلد عرف بمحافظته وتدينه.

إننا ـ كمسلمين ـ لسنا بحاجة لأن نستورد الحرية من الغرب، فقد تكفل بها الإسلام، وديننا غني بكل ما من شأنه تهذيب سلوكياتنا وضبط مجتمعاتنا، فجادلهم بالتي هي أحسن هي أفضل قاعدة لتقنين طرق المناقشة والتحاور مع المخالفين في الرأي، ولسنا في حاجة لمن يبين لنا معنى الحرية، كما أننا لسنا بحاجة للاستماع لترهات تلك الد aول والمنظمات المشبوهة التي تتباكي بافتعال على معاقبة مثل هؤلاء بما يردع كل من تسول له نفسه الإساءة للدين.

لا يساورني أدنى شك في أن استغلال مثل هذه القضايا هو مدخل من عدة مداخل أخرى للإساءة المستمرة والممنهجة للمملكة وأنظمتها، بل ولرموزها أيضا، والموضوع ـ في المقام الأول والأخير ـ تصفية حسابات سياسية في إطار الفوضى العارمة التي تدك منطقتنا، وللأسف فإن هذه الحملات الإعلامية المشبوهة تستهدف فقط فئة محددة من الشعب، وهي الفئة التي لا تقرأ كثيرا عن حاضر المجتمعات الغربية وماضيهم، الطبقة المفتونة بطبق الحلوى المسمومة، لكن المتحري للدقة سيجد الكثير من الكتب الغربية التي تفضح حقيقة الحرية المسمومة التي تنادي بها تلك الحكومات، ولعلي أذكر منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ كتاب "الاغتيال الاقتصادي للأمم" للكاتب الأمريكي جون بيركنز.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

يعدون دراسة حول العمالة المهاجرة

وفد ياباني يناقش أوضاع العمالة الوافدة في الخليج

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/16/article_940400.html

مويضي المطيري من الدمام

أوضح لـ"الاقتصادية" عقيل الجاسم؛ مدير عام المكتب التنفيذي لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية لدول الخليج، أن وفدا من المختصين اليابانيين ناقشوا عدة قضايا متعلقة بالشأن العمالي في الخليج، كان أبرزها توضيح نظام الكفيل.

جاء ذلك خلال استقبال الجاسم لهم في مكتبه، يتقدمهم الدكتور ماساكو ايشي المختص في شؤون العمالة المهاجرة، لوضع دراسة حول العمالة المهاجرة، حيث استمعوا إلى شرح مفصل حول القوانين والمكتسبات التي نصت عليها قوانين العمل في دول مجلس التعاون.

وخلال اللقاء، أوضح الجاسم للمختصين حزمة التشريعات والإجراءات التي تحفظ حقوق العمالة الوافدة، التي لا يمكن أن تتساهل فيها الدول الأعضاء، مؤكداً أن جميع دول مجلس التعاون لديها الآليات التي تحفظ حقوق العمالة الوافدة، مفيداً بأنه تم توضيح طبيعة النظام لهم، وإخراج دول المنطقة من هذا الإحراج.

وأكد أن علاقات وطيدة تجمع بين دول الخليج والدول المصدرة للعمالة، مشيراً إلى أن "حوار أبوظبي" ما هو إلا أحد أهم مرتكزات العلاقة الوطيدة بين الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة.

كما استعرض الجاسم مع الوفد الزائر، بعض القضايا في الشأن العمالي، التي تُضخم إعلامياً للضغط على بعض دول الخليج، التي منها "نظام الكفالة"، حيث شدد على أن "نظام الكفالة" ليس كما يتم تصويره في الإعلام الخارجي.

وأشار الجاسم إلى أن دول مجلس التعاون لديها تنسيق مستمر فيما يتعلق بالمواضيع العمالية عبر الاجتماعات التي يقررها مجلس وزراء العمل، فيما لفت إلى أن الموقف الخليجي متماسك على المستويين الوطني والخليجي.

كاريكاتير

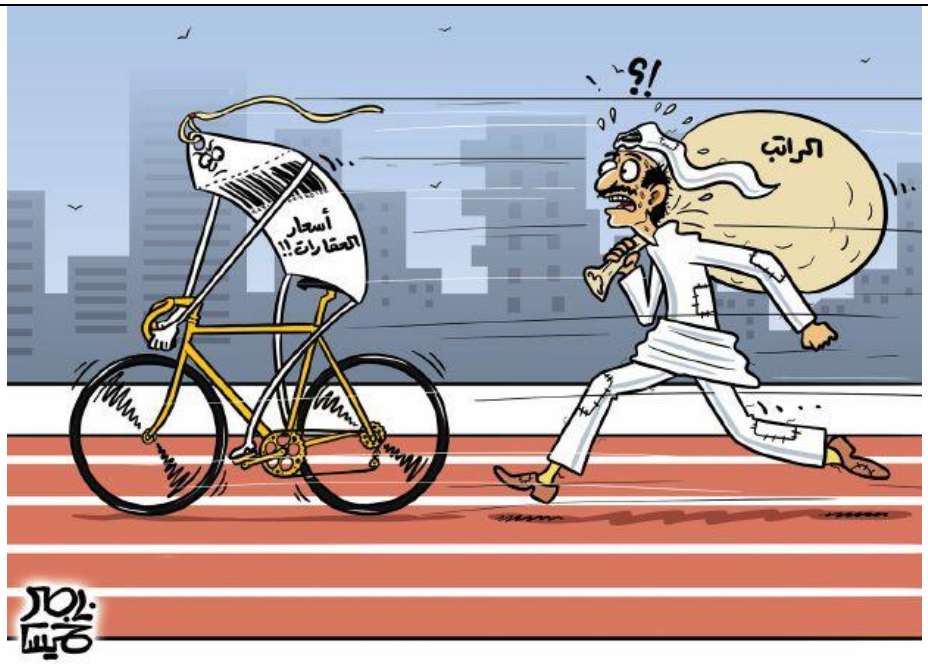

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 جماد الاول 1436هـ - 16 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6123